

في لقاء أجرته معه جريدة عكاظ السعودية

# السعدون: يجب تضافر الجهود في المجلس وخارجه وخاصة وسائل الإعلام لتحقيق ما ورد في خطاب سمو الأمير حول الحفاظ على الوحدة الوطنية



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون خلال استقباله الشيخ د. محمد الصباح بحضور نائبه خالد السلطان

## قدم له التهناني بمناسبة فوزه برئاسة المجلس رئيس مجلس الأمة يستقبل محمد الصباح

الى نائب رئيس مجلس الأمة خالد السلطان الذي حضر المقابلة.

الذي قدم له التهنئة بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس الأمة، كما قدم الشيخ د. محمد الصباح تهنئته

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه ظهر أمس وزير الخارجية السابق الشيخ د. محمد الصباح

## الأمانة العامة لمجلس الأمة تصدر «دليل العضو» لأعضاء المجلس

إشراف المستشار القانوني لمجلس الأمة د.عزيزة الشرف، كما قام كل من الباحث الإعلامية لمياء السمحان والموظف السهلي بإدارة الإعلام بمجلس الأمة بعمل المراجعة العامة لمحتوياته.

المجلس النيابي سواء في الجلسات العامة أو في اجتماعات اللجان البرلمانية، وذلك لمعاونة أعضاء المجلس وخاصة الجدد منهم، وتم إعداد هذا الدليل من قبل إدارة الإعلام بالأمانة العامة تحت

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الأمة كتاباً ارشادياً بعنوان «دليل العضو» يتضمن بصورة مبسطة وموجزة أبرز مقومات العمل البرلماني من خلال مواد الدستور واللائحة الداخلية المعنية لضبط عمل

بجانب العملة الموحدة كان للمجلس موقف محبط نحو تحقيق الاستقرار في مملكة البحرين برفضه دخول قوات درع الجزيرة إبان أحداث دار

أو حتى مواطناً عادياً، وسوف نغير توجهنا عندما تبدو الحكومة باداء جيد وتصيب صاحبة قرار صائب، حينها لا أشعر بأدنى حساسية بماواقفة والتوافق.

بمعنى أنك تنتظر ماذا ستقدم الحكومة الجديدة؟

نحن نعتقد أن الحكومة أمامها عمل محدد، فمن حسن الحظ أن المجلس السابق برغم ما عليه من ملاحظات إلا أنه استطاع أن ينتج مجموعة من القوانين النوعية التي كانت محل خلاف مع الحكومة، وهي قوانين تسهم في تسارع خطى التنمية، وهذه تسهل على الحكومة الجديدة القيام بدورها المنشود.

يجري العمل على تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد.. ماهو دوركم في دعم الخطوة؟

لم تقدم لمجلس الأمة أية مكرة بهذا الشأن، ولكن لا شك أن طموح أي مواطن خليجي أن تتحول دول مجلس التعاون إلى منظومة أكثر تماسكاً وارتباطاً واتحاداً، فلأسف بعد مرور أكثر من 30 عاماً على تأسيس مجلس التعاون أصبحنا الآن نبارك خطوة العبور بالبطاقة الشخصية.

أي طموح يتحقق وأنتم في مجلس الأمة من أعضائه على مشروع العملة الخليجية الموحدة وكنتم وقتها عضواً في اللجنة المالية؟

نعم أنا من تصدى لتعديل العملة الخليجية الموحدة، ليس لرفضها مطلقاً، إنما لا نقبل بأن نفوض السلطة التنفيذية أو الحكومة في بحث أي قرار، فمما وردنا في المجلس من الحكومة كان بمثابة التفويض التشريعي على أن تقتصر دور المجلس في الموافقة على العملة الموحدة فقط، ويترك الحكومة آلية التنفيذ، وهذا ما دفعنا للتفكير، وأما من حيث المبدأ فنحن نؤيد توحيد العملة.

برأيك أن هذا يؤثر على العملية الديمقراطية؟

طبعاً بلا شك، فالحكومة دائماً ترد مبدأ الفصل بين السلطات، وفي نفس الوقت هي تؤثر في اختيار رئيس السلطة التشريعية، فهي تأتي بـ 16 وزيراً كأعضاء منضامين، وتجلس أعضاء آخرين للتوجه ذاته، ورغم أفضية الوزراء الأعضاء في التصويت إلا أن رأيي الذي ما زلت أتادي به حتى اليوم هو أنه يشارك الوزراء في انتخابات الرئيس ونائبه وأمين السر والمراقب، مع حقهم في المشاركة في انتخابات اللجان.

شاركتم في انتخابات مجلس الأمة منذ سنة 1967م، وحققت الغالبية بحسب عدد الأصوات ست مرات إلا أنك خسرت الانتخاب برئاسة المجلس أمام المنافسين الذين يتقدمهم جاسم الخرافي.. فهل هي أزمة ثقة بينك والمرشحين؟

أساساً لم أرشح نفسي لانتخابات مجلس الأمة في كل مرة إلا لوجود مرشح تدعمه الحكومة، فالهدف أصبح الترشح ضد من تشعر بأنه يحظى بدعم الحكومة، ولو ترك الأمر دون تدخل من المجلس لغاب دوره الشعبي.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

شاهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و2008 و2009 و2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحلمك عناء أكبر لتحقيق التهيئة وإزالة التوتر بين الفئات والأطياف.. فما برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

التصور هو تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحوكمة أولاً عليها أن تبدأ بتفويض واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغيث والعدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون التخصصات والموازنات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية.

لدينا أولويات عدة أبرزها ما أكدته صاحب السمو حول الجانب الأمني والاستقرار وهناك قضايا أخرى أهمها خطط التنمية

خلافنا مع الحكومة ليس على خطة التنمية نفسها بل على آلية تنفيذ تلك الخطة

عندما نقول معارضة فنحن نقصد معارضة إدارة البلد وليست معارضة النظام كما في بعض الدول والنظام في الكويت بالنسبة لنا أمر محسوم قطعاً ونفاخر بأن النظام في الكويت فريد

المجلس السابق رغم ما عليه استطاع أن ينتج قوانين نوعية تساهم في تسريع خطى التنمية

تخفيف الاحتقان مسؤولية مشتركة والحكومة أولاً عليها تنفيذ واجباتها وتطبيق القوانين.. ومن يولد الاحتقان غير الحكومة؟

لا يمكن النظر للشعب الكويتي على أنه غير مهياً للديموقراطية بعد مسيرة 50 عاماً منها والأحداث الأخيرة كانت خروجاً عن القانون وما يحصل خارج أسوار البيوت والديوانيات مسؤولية الحكومة في تطبيق القانون

تأبعت الانتخابات في مصر وتونس والمغرب ولم أسمع من يشكك في نوازلها والنتيجة التي حصلت عليها التيارات الإسلامية هي خيار الشعوب والمجتمعات

المقترضون يواجهون صعوبات عدة نحن ندركها وهي بحاجة إلى دراسة خاصة ما يتعلق باستغلال البنوك ولاشك أن رواتب كل موظفي الدولة بحاجة إلى دراسة ونظر

ولكن قد يصل الأمر إلى حدود ليس لها مبرر في المفاهيم الديمقراطية، كما حصل في ديوانيتكم عندما تم

قال رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون إنه يأخذ من خطاب صاحب السمو الأمير في افتتاح المجلس انطلاقاً نحو تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو يقدر في الوقت ذاته بأنه مستمر في عدم قناعته بالوضع داخل الحكومة إلى أن تحل الملفات العالقة بينها وبين المجلس منذ ما يزيد على 20 عاماً. وكشف السعدون في لقاء أجرته معه جريدة «عكاظ» السعودية عن الأسباب الحقيقية وراء عرقلة مشروع العملة الخليجية الموحدة، والعوامل التي حالت دون تدخل الكويت أميناً في حماية وحدة مملكة البحرين إبان الأحداث التي شهدتها العام المنصرم، وإلى تفاصيل الحوار:

ما هي قراءتكم لخطاب صاحب السمو الأمير في افتتاح المجلس في فصله التشريعي الحالي؟

● لعل أهم ما ورد في خطاب صاحب السمو الأمير هو تأكيد على الوحدة الوطنية، ما يوجب تضافر كل الجهود من المجلس وخارجه، خاصة وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف، فلا شك أن مساس الوحدة، لا يسمح الله، يؤثر على الأوضاع بمجملها وتفصيلها، فنحن مررتنا بتجربة محنة الغزو والاحتلال، حين توحد صفوف الكويتيين متناسين كل انتماءاتهم الطائفية والقبلية، وهناك جوانب أخرى مهمة في خطاب صاحب السمو الأمير من بينها دعوته إلى ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للبلوغ إلى تطلعات الشعب وإنجاز برامج التنمية.

وما الأولويات التي يأمل السعدون تحقيقها في مستقبل رئاسته مجلس الأمة؟

● الأولويات يحددها المجلس بنوابه وأعضائه لا الرئيس وحده، ومع هذا فلا شك أن أساساً العديد من القضايا التي تتسلك أولوية سواء لدى المجلس أو الحكومة، ولعل في مقدمتها ما أكدته صاحب السمو الأمير في خطابه فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية والاستقرار، وهناك قضايا أخرى ذات أهمية مشتركة بين الحكومة والمجلس أيضاً، يأتي في مقدمتها خطط التنمية، التي ما زالت محل خلاف. هل لكم أن تكشفوا نقاط هذا الخلاف؟

● لم تكن مختلفين مع الحكومة في خطة التنمية ذاتها، إنما في أسلوب وآلية تنفيذ هذه الخطة، فمثلاً أقر مجلس الأمة أول خطة إنمائية سنة 1986م، بينما في سنة 1992م وتحديداً في أول مجلس بعد تحرير الكويت توجهت الحكومة نحو دفع التنمية على أن يتقدم المجلس بالخطة، لكنها رأت التعاطي مع الخطة بقانون يتضمن تفويضاً تشريعياً للحكومة، ويترك لها بقية التفاصيل، فكانت هذه بذرة الخلاف الجوهري مع الحكومة.

وهل عجز الخلاف منذ سنة 1992م عن وأد هذا الخلاف طيلة 20 عاماً خاصة أن الأمر يتعلق ببناء الأرض والإنسان بعد مرحلة غزو وحرب؟

● كان رأي العديد من الإخوة الأعضاء منذ سنة 1992م وحتى 2010م تغير هذا التوجه، إذ من المقترض أن تكون الصورة واضحة عند النقاش حول خطة التنمية وكيفية تنفيذها، بأن ينص قانون الخطة بشكل مفصل على آلية التنفيذ بعد اتفاق المجلس مع الحكومة على هذه الخطة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الاستراتيجية، حتى يخلص العديد من الأعضاء بأهمية أن يكون للقطاع الخاص دور بارز فيها، على أن يكون دوره محددًا بوضوح دون اجتihad ولا يترك أمره للسلطة التقديرية أو لمجلس الوزراء.

عندما يكثر السعدون من النقد ويجعل المعارضة منهجا في كل مشاركاته في مجلس الأمة ومنابر الرأي، يدعو ذلك للسؤال عما يريد السعدون من وراء ذلك؟

● أولاً، كما تعلم عندما نقول معارضة نقصد بها معارضة إدارة البلد، ليس كما في بعض الدول حين يقصد بالمعارضة معارضة النظام، ونحن في الكويت نؤمن بأن النظام أمر بالنسبة لنا محسوم قطعاً، تأكيداً لما تضمنته بنود مؤتمر جدة سنة 1990م، بل نفاخر بأن النظام في الكويت فريد، فبقاؤه في السلطة لما يقارب 300 عام كان نتيجة مبادئة الشعب له، وقد تأكدت هذه المبادئة في فترة الاحتلال وما بعد التحرير، فالمعارضة إن لم تكن معارضة للإدارة الحكومية لسونها وفسادها، وستظل ما دام هناك فساد وسوء إدارة وتجاوز على القانون وعدم احترام للدستور، على القانون وعدم احترام مجلس أو عضواً سواء كنت أنا رئيس مجلس أو عضواً

## الهيئة العامة للصناعة

### الإعلان عن تقديم استقبالات التعيين

#### تعلم الهيئة العامة للصناعة عن حاجتها للوظائف المذكورة أدناه حسب الشروط التالية:

#### للكويتيين فقط

**حملة شهادة الدبلوم:**

- هندسة مدنية - هندسة ميكانيكية - هندسة كهربائية - هندسة كيميائية - علوم فيزياء - علوم بيئية - مختبرات كيميائية - (مساح أراضي - رسام هندسي) - (سكرتارية - محاسبة) -

**حملة الشهادة الجامعية:**

- بكالوريوس الهندسة (هندسة ميكانيكية - هندسة مدنية - هندسة كهربائية - هندسة كيميائية - هندسة الإلكترونيات).
- (بكالوريوس إدارة أعمال - بكالوريوس محاسبة بكالوريوس آداب إنجليزي).

**حملة شهادة ثانوية عامة:**

**\* شروط القبول:**

- 1 - أن يكون المؤهل الجامعي من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي مع إحضار شهادة المعادلة إذا كان المؤهل من خارج الكويت.
- 2 - أن لا يقل التقدير عن (جيد).
- 3 - ألا يكون تاريخ الحصول على المؤهل قبل عام 2009.

على المتقدمين المستوفين للشروط المذكورة أعلاه التقدم بطلباتهم عن طريق الموقع الإلكتروني (Website): [www.pai.gov.kw](http://www.pai.gov.kw)

علمًا بأن آخريوم لاستقبال الطلبات هو يوم 2012/2/24 وإرفاق (المؤهل العلمي + كشف الدرجات + البطاقة المدنية).

**ملاحظة:**

- في حالة تساوي المرشحين في التقدير تكون عناصر المفاضلة وفقاً للمعايير التالية:
- 1 - الأعلى في التقدير العام للمؤهل
- 2 - الأقدم في الحصول على المؤهل
- 3 - الأكبر سناً
- 4 - تقديم المترشح على الأعزب

- سوف يتم إرسال رسالة لكل متقدم عن طريق البريد الإلكتروني الخاص به بالبيانات والمرفقات التي تم استيفائها وذلك لمراجعتها وإن وجد خطأ أو ملاحظة يجب الحضور لمبنى الهيئة قسم شئون الموظفين خلال 3 أيام من تاريخ الرسالة لتعديل البيانات أو المرفقات.
- سوف يتم استبعاد جميع الطلبات غير المستوفية لشروط الإعلان وغير مكتملة البيانات.
- سوف يتم إرسال رسالة قصيرة للمتقدم عن طريق SMS لأرقام الهواتف النقالة المسجلة في النموذج بتاريخ ووقت الاختبارات.